ضرورة الإفادة من التجارب العراقية للتعليم الإلكتروني بالمهجر

وليد ناجي الحيالي
كوبنهاكن

يشهد القرن الحالي تحديات كبيرة تواجه العالم بعامه والنامية بخاصه، وتشمل هذه التحديات المنظمات بشكل عام ومنها مؤسسات التعليم العالي تحديداً، ومن هذه التحديات التغيرات المتسارعة في مجال تكنلوجيا المعلومات والاتصالات ، وما نشأ عنها من شراكة ترابطية بين الحوسبة والاتصالات من خلال الشبكات المختلفة وشبكة الانترنيت.

هذه التحديات تحتم على الجامعات الاستجابة لها برؤية واضحة تمكنها من استشراق المستقبل لاكتشاف الفرص، ومنها الاستخدام الواسع للمعلومات الرقمية والوسائط المتعددة وظهور الواقع الإلكتروني بإفرازاته المختلفة ، ومعرفة التهديدات والمخاطر وتجنبها.

ولن يتم ذلك إلا إذا أحسنت الجامعات مواردها وعززت من قدرتها وتعاونها، فتزداد قوتها من خلال القيمة المضافة التي يعكسها التعليم الإلكتروني على نتائج أعمالها ويساهم في تحقيق أهدافها ويعزز من فاعليتها.

فالتعليم الإلكتروني يعني بعملية تحويل التعليم التقليدي (وجهاً لوجه) إلى شكل رقمي للأستخدام عن بعد. وبعبارة اخرى فهو أحد الوسائل التعليمية التي تعتمد على تقنيات الاتصالات الإلكترونية وتقنيات الخدمة الذاتية، لاتاحة المعرفة للذين ينتشرون خارج قاعات الدراسة .فلم يعد الوقت يسمح بتجاهل هذا النوع من التعليم وان الابتعاد عنه سوف يلحق افدح الضرر في مخرجات العملية التعليمة وبخاصة مخرجات التعليم العالي المعني بالدرجة الاولى بحاجات ومتطلبات سوق العمل الذي اصبح يعتمد بشكل متزايد على وسائل الاتصال الحديثة ومن يجافي هذه الحقائق سوف يبقى خارج التصنيف الدولي والاعتماد الأكاديمي التي جعلت من معاييرها بالدرجة الاولى الشفافية ومقدار استخدام تكنلوجيا الاتصالات في التعليم.

وفي هذا السياق شهدت السنوات القليلة الماضية تجربة عراقية رائدة في تطبيق التعليم الجامعي الإلكتروني التي نالت استحسان المنظمات الأكاديمية الأقليمية و الدولية وفي مقدمتها منظمة اليونسكو. ولعل تجربة الأكاديمية العربية في الدنمارك النموذج التي تستحق الانتباه اليها وا لعناية بها، باعتبار أن هذه التجربة الرائدة قد حققت نجاحات علمية رفيعة يكون من الخطأ أغفالها عند تطبيق اي تجربة جديدة في العراق والدول العربية الاخرى ، لكونها ارثاً معرفياً مشتركاً على الجهات المعنية عدم تجاهلها كسباً للوقت وتوفيراً للمال، لاسيما ان نية وزارة التعليم العالي العراقية تتجه بالقريب العاجل استحداث جامعة من هذا النوع حيث رصدت لاغراض التاسيس الاولية نصف مليون دولار امريكي لهذه الجامعة المرتقبة حسب الخبر المنشور على الموقع الإلكتروني للوزارة.

وتاسيساً على ما تقدم فأنه من الأهمية بمكان ان تسارع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية الى دراسة تجربة الأكاديمية العربية في الدنمارك بالتشاور مع رئاستها ومجلسها العلمي للتعرف على الخطوات التاسيسية ومرحلة الانطلاق لهذه الأكاديمة والسبل التي سلكتها والتكنلوجيا المطبقة لديها والتي اوصلتها بزمن لم يتجاوز الاربع سنوات الى مستوى من الاداء المتقدم. أن هذه الدعوة تاتي من الايمان بأن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية تخطو الخطوة الصحيحة نحو الاتجاه الصحيح في اقتصاديات المعرفة القائمة على الثورة الرقمية وهي ثالث ثورة يشهدها العالم بعد الثورة الزراعية والثورة الصناعية. فأذا كان العالم النامي والعراق احد الدول المعنية بذلك قد تخلفت عن ركب العالم المتطور في تحقيق ثورته الصناعية وبقى يدور في فلك اقتصاديات العالم الصناعي عشرات السنين بسبب هذا تخلف، عليه ان يدرك اليوم ان أهمال اقتصاديات المعرفة القائم على المعرفة الرقمية سوف يسهم بابقى بلدانهم تدور في فلك التخلف الاقتصادي التي تعاني منه. لذلك ان تراكم المعارف في مجال معين وهو التعليم الإلكتروني الذي نعنيه هنا لدى جامعة معينة (الأكاديمية العربية في الدنمارك نموذجاً) بالتاكيد يجب ان يكون الاساس الذي تنطلق منه الجامعات المثيلة الاخرى باعتبارها هيئة استشارية وطنية في مجال التعليم الإلكتروني لتسارع في عملية البناء في هذا المجال ولتجنب التجارب الجديدة الاخطاء والعثرات وبالتالي تقليل الجهد والتكاليف والوقت.

أن دعوتنا هذه تنطلق من الحرص الوطني وشعورنا بأهمية ان نقدم خبراتنا في عملية البناء والتطور الذي ينشده وطننا العزيز في المجال الذي نعمل ونحن اليوم في الأكاديمية العربية في الدنمارك قد اثبتنا عبر العديد من الاعترافات من لدن المنظمات والهيئات الاكاديمية الدولية (اتحاد الجامعات العالمية ، اتحاد الجمعات العربية ، رابطة الجامعات العربية الفرنسية للتعاون العلمي و منظمة اليونسكو) واتفاقات التعاون العلمي مع عدد من الجامعات العربية والدولية بأن التجربة التي اقمناها في مجال التعلمي الإلكتروني قد حققت نجاحاً لايمكن اغفاله من الجهات الرسمية ذات الاختصاص وفي مقدمتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية . دعوة مخلصة عسى ان يلتفت لها من يعنيهم الامر .

صوت الشعب وكورونا والمنظومة الحاكمة

لويس إقليمس
بغداد

الحياة دروس بليغة، ودروبُها شاقة في بعضها ويسيرة على قلتها في شقها الآخر. وخير الدول وأفضل الأمم مَن تستعين بالدروس البليغة التي تفرزها الحياة في كل الميادين، ومنها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية وما على شاكلتها ممّا يصادفها البشر في كلّ يوم. ومن الزعماء والحكام الذين يتولون زعامة بلدانهم ما يشهد لهم مواطنوهم ومريدوهم بالحكمة والنزاهة والتضحية وسموّ الأخلاق ورفعة النفس في كلّ خطوة من أنشطتهم التي تتيح لهم الحكم باسم الشعب الذي ائتمنهم على تسيير شؤون البلاد والعباد بما يرضي الله وخليقته، إلاّ في العراق ومنطقتنا الشرق أوسطية. فالسياسة في هذه المنطقة المتخلفة ما تزال تشكّل للساسة والحكام بؤرةً متلازمة للفساد والرشى ووسيلة لنهب الثروات والأموال وخذل الوطن والمواطن بسبب إصرار رموزها وشخوصها على ترجيح المكاسب الفئوية والمصالح الخاصة التي لا تخدم المواطن البسيط ولا تلبّي احتياجاته وطموحاته الوطنية والمجتمعية بأيّ شكل من الأشكال. من الواقع القائم المؤلمُ نستدل على حقائق ووقائع ماثلة للعيان تشير إلى صعوبة تلاقي مصالح الساسة والشعب، إن لم نقل إلى عدم تلاقيها أصلاً في بلد مثل العراق الغارق في أوحال الفساد والنهب والثراء بغطاء الدين والمذهب والفئة والعرق والطائفة وغيرها من المبررات الجهادية والنضالية المستحدثة الخائبة. فطموحات الطرفين وغاياتُهما تسير بخطين متوازيين متقاطعين وغير قابلي الالتقاء مهما صرّح الطرف الأول معربدًا ومخادعًا أو اشتكى الطرف الثاني متشكيًا ومناشدًا. لكنْ، يبقى تصريحُ السياسيّ الفاسد قويًا ملعلعًا وفضفاضًا، فيما مناجاة المواطن المغلوب على أمره وحتى المثقف في صنفه أو الساكت مراعاة لأوضاعه المعاشية لا تلقى آذانًا سامعة من الطرف الأول المتسلّط بسبب صمّها وإغلاق وطء تنظيم نغماتها المضبوطة فقط على وتيرة الفساد والاستغلال والاستهانة والاستخفاف ونهب الثروات وسرقة الأموال والعقارات وكلّ ما يمكن الوصول إليه وبأية وسيلة كانت. في هذه الأيام الصعبة، كاد التلاقي الوطني ممكنًا على وقع الكارثة التي اصبحت تهدّد حياة البشر وتضع الوطن على أزمة اقتصادية ماثلة إلى جانب أزمتنا السياسية المستفحلة. فقد بلغت نتائج فيروس كورونا نسبًا متقدمة ومخيفة من القلق والهلع والخوف في كل دول العالم بعد متابعة ما يحصل من وفيات قاتلة وإصابات أخذت شكل وباء عالمي بحسب إعلان منظمة الصحة العالمية مؤخرًا، وليس العراق بمنأى عمّا يحصل في العالم. كما أنّ شيئًا من النتائج الاقتصادية الكارثية لهذا الوباء لا يمكن إخفاؤُها أو الاستهانة بها من منظور وطنيّ وقومي وعالميّ. فالعالم مقبل على كساد اقتصادي وكارثة حقيقية بسبب تباطؤ هذا الأخير وضربه لأكبر قوة اقتصادية صاعدة في عقر دارها، الصين، ما كاد يؤهل هذه لقيادة العالم اقتصاديًا في السنوات القوادم بالتنافس مع غريمها الأمريكي الذي حدّ سكّينَه ع ومازال ينتهز الفرصة للانقضاض عليها بأشكال حديثة ووسائل لا تخرج عن إمكانية تورطه بشيء من الحرب البايولوجية المفتعلة هذه الأيام.

وممّا لا شكّ فيه أيضًا، أنّ الفايروس كاد يصبح عاملًا شاملًا لا يفرّق بين قارة وأخرى، أو بلد وآخر، أو دين وآخر أو طائفة دون غيرها، لا سيّما بعد تحول العالم إلى قرية صغيرة بحسب تعبير البعض. وهذه حقيقة أخرى من شانها تسهيل نقل ليس هذا الوباء فحسب، جميع الأمراض المتوطنة والأوبئة الانتقالية بشتى الوسائل والطرق. وهذه أيضًا، من الهواجس التي لا ينبغي الاستهانة بها. فقد ضرب هذا الفايروس القاتل منطقتنا ووصل العراق وأصابَ أهلَه بالرغم من سذاجة البعض ممّن احتكم إلى الدين والمذهب والأئمة في استبعاد آثار هذا الوباء وحتمية هروبه وخشيته من هذه الجماعة أو تلك الطائفة أو ذلك الدين عبر الاستهانة بانتشاره في بلدان اتهموها أساسًا واعتباطًا بحسب اجتهادهم الديني المتخلّف بالخروج عن مخافة الله وجزاءً عادلاً من ربّ السماء وذلك إمعانًا في استنادهم إلى تخاريف دينية ومذهبية في بعض من تبريراتهم الساذجة وأفكارهم الحاقدة.

تحذيرات رشيدة

كلّ امرئ قد حباه الله الخالق بقلب ينبض بالحياة وبعقل يعمل على الفكر والحكمة وبجسد يتنقل ويتحرك لخدمة حاجات الأسرة والمجتمع والوطن وتأمين سيرة حسنة في السلوك والتعامل مع خليقة الله ومع البشر في الوسط والمدينة والبلد والموقع الذي يعيش فيه. وهذه حكمة الخالق في خليقته. ولكنْ إذا توقف القلب عن النبض وتجمّد العقل عن التفكير وتحجّرت الروح بحيث لا تصلح للتفاعل مع الواقع، واقتصرت الحركة على مزايا تنهى عنها السماء وترفضها أخلاقياتُ الإنسان السويّ، حينئذ نقرأُ على هذا الصنف من البشر السلامَ ونغلق ملفه الإنساني ونحوّلُه إلى حظيرة الحيوانات الهمجية التي لا تعمل بالعقل والذهن والروح الخالصة وتتحرك بعيدًا عن أية حكمة بشرية مغروسة أساسًا في ضمير الإنسان العاقل. هنا المشكلة في ساسة بلادنا. فهُم "أشبه بقوم لهم عيون تنظر ولا يبصرون، لهم آذانٌ ولا يسمعون، لهم عقل مطبوع في سجيتهم ولكنهم لا يعملون به" بل تم ركنُه على دروج الفساد والإفساد إيغالاً في كسر وصايا الخالق وإمعانًا في تجاهل مطالب الشعب الصاغر البائس الذي احتار في كيفية العامل مع هذا الصنف من البشر غير السويّ والرافض لسماع صوت الحكمة والعقل وإعمال الفكر والروية في إيجاد مخارج أمينة من أزمة البلاد المستفحلة. فلا هُم يسعون للإصلاح الجذري المطلوب، ولا يدعون غيرَهم كي يؤدي ما في فكره وعقله وخبرته من طاقات قد تتيح لهم ولمَن في أصنافهم العمل على إيجاد السبل الكفيلة بالخروج من المأزق القائم. وكما يقول المثل: "لا هُم يدخلون الجنّة ولا يدعون الغير يدخلها". وما عليهم منذ حين سوى الإدراك والاعتراف بسقوط سلطتهم وزوال شرعيتهم حينما رفضوا سماع صوت الشعب ومالوا إلى قتل المطالبين بالإصلاح والتنكيل بالمتظاهرين، وحين تواترت وتكررت أفعال الاغتيالات والمداهمات والاختطافات والملاحقات المشينة من دون ردع ومحاسبة.

منذ سنوات وأدواتُ النخب الاقتصادية والسياسية والمتطوعون من المثقفين والكتاب في بلد الحضارات والثقافات يغرّدون ليل نهار ويقرعون نواقيس الخطر ويحذرون من القادم الأسود الذي من شأنه تنغيص حياة المواطن في النواحي المالية والاقتصادية بعد تمزيق النسيج المجتمعيّ سياسيًا وديمغرافيًا. ومن المتنبئين مَن طلع علينا قبل حلول العام الحالي 2020 بتنبؤات غير سارة إنْ لم تكن محبطة لتنبؤهم بكوارث عظيمة في مطلع العام. وها نحن وسط هذه المعمعة التي شغلت العالم بأسره وشلّت الاقتصاد والسياسة والمجتمع في مجمل أنشطتها. وفي حين، هناك دول حجرت على مناطق واسعة وحظرت أية حركة إلاّ لأجل الضرورات القصوى منها، واتخاذ دول أخرى تدابير كبيرة وغريبة طارئة في محاولة لوضع حدود لانتشار فايروس كورونا الذي تحوّل إلى وباء قاتل والحد من آثاره الاقتصادية على الشركات ورجال الأعمال والمواطنين على السواء، إلاّ أننّا في العراق، ما نزال بعيدين عن اتخاذ الخطوات والإجراءات حتى البسيطة منها لمعالجة تفشي الوباء. فمازال حدودنا مرتعًا لمواطني الجارة إيران بالرغم من المطالبة بإغلاق جميع المنافذ الحدودية معها، مع علم السلطات بكونها بؤرة لهذا المرض. بل هناك مَن تراوده شكوك بوجود أفعال متعمدة لنشر المرض عمدًا وسط شعب العراق عبر استغلال المواسم والمناسبات الدينية إيمانًا بقول " قلْ لن يصيبنا إلاّ ما كتبه الله لنا".

لقد غرّد كثيرون وناشد عديدون بضرورة عدم الاستخفاف بقدرة الفايروس القاتل على شلّ حركة البلاد والعباد إذا لم تتخذ خلية الأزمة المشكلة بموجب الأمر الديواني خطوات إجرائية تنفيذية حقيقية وليس على الورق فحسب وأمام الإعلام، من أجل إبطاء حركة الوباء ومحاصرة وسائل انتشاره ومنها غلق الحدود كاملة وعزل المصابين والأهم في الظرف الراهن حجب حركة المواطن قدر المستطاع، إن لم نقل الانزواء الطوعي في المنازل وفرض منع التجول إلا للأغراض الطارئة حصرًا والخدمات الغذائية والصحية. فالضرورة تقضي اليوم بالتكاتف والحراك الشعبي الجادّ لمواجهة انتشار المرض بكل الوسائل والسبل، الإجرائية منها والتوعوية والإدارية والمالية على السواء. فقد تتابعت المصائب على البلاد التي تعيش اليوم حالة من الهلع من الوباء في حالة تفاقمه وعدم السيطرة عليه، إلى جانب الخشية من انهيار الموارد بشكل كارثي بسبب اعتماد البلاد على ميزانية ريعية من مبيعات النفط التي تهاوت إلى النصف مع المدّ الوبائي وانحسار الطلب العالمي على الطاقة والتنافس على إغراق السوق بالنفط الرخيص.

لقد قالها صراحة رئيسُ خلية الأزمة في البلاد، وزير الصحة، بافتقار البلاد وأجهزتها الصحية إلى الإمكانيات الضرورية لمواجهة الوباء في حالة تفاقم الأزمة وازدياد أعداد المصابين به واحتمال تفشّيه كما لدى الجارة إيران. فلا بنية تحتية صحية جاهزة ولا أموال متوفرة ولا أجهزة طبية وأدوات متخصصة استعدادًا لأية طوارئ. فالحالة ستكون كارثية، لا سمح الله.

الجيل الرابع سيهدد وحدة العراق

سيف ابراهيم
بغداد

لا يخرج الشعب في مجمل بلدان العالم الثالث من اجل حقوق ترفية كمالية كالتي يخرج من أجلها مواطني دول أوروبا مثلا ، بل يخرج عندما يصل فيه الحال حد الانعدام الإنساني و البؤس المادي و المعنوي ، حد لا احتمال فيه على السكوت حتى لو كلف ذلك ثمنا باهضا .

التعبير عن السخط و عدم الرضا لا يأتي بثورة أو انتفاضة بين ليلة و ضحاها بل يمر بمراحل تكون هذه الخواتيم هي ذروتها حيث لا رجعة دون تحقيق المطالب كاملة غير ناقصة .

العراق المعاصر في تاريخه السياسي الذي ابتدأ بعد احتلال بغداد ? 2003كان قد بزغ فيه اول نظام ديمقراطي حقيقي في منطقة الشرق الأوسط و ليس مجرد حبرا على ورق كما يحصل في جل الدول حوله ، هذا النظام الديمقراطي المزروع في جسد عراق انهكته نظم شمولية طوال عقود من الزمان ، قد بنيت عليه الآمال من اجل انتشال شعب لم يعش سوى الويلات ، حروب ، فقر و جهل .

كانت كل الشعارات التي ترفع من الطبقة السياسية الجديدة حينها ، أن لا فقر بعد الان فخيرات العراق تكفي اضعاف شعبه و سيتم توجيهها بما يخدم مواطنيه ، و لا جهل فالمؤسسات العلمية ستصبح منارا و يعود العراق كما كان في سبعينيات القرن العشرين ، و لا حروب نخوضها مطلقا فنحن من الان اصدقاء الكل و لسنا معنيين باي صراع سواءا اكان اقليميا او دوليا .

مرت الأعوام و الشعب ينتظر قطف الوعود ثمارا بالتطبيق ، لكن بلا أثر و بقيت الوعود وعودا و لم تزهر ، ارتفعت أسعار النفط العالمية و لم يحظى الشعب بشيء ، و هبطت الأسعار و ضاق به حال العيش تعسا ، زاد العراق من إنتاجه للنفط و تصديره ارتفع لأكثر من ثلاث ملايين برميل يوميا و لم نتقدم ، لا صحيا و لا علميا و لا معرفيا و لا ثقافيا و لا حضاريا و لا اقتصاديا ، بل تراجعنا في كل شي و تذيلنا تصنيفات العالم الجيدة و تصدرنا تصنيفاتها السيئة .

بعد كل هذه الانحرافات السياسية عن تطبيق الوعود التي يحتاجها الشعب ، بدأت الجماهير تنزل إلى الشارع لتعبر عن مظلوميتها و حقها في العيش الكريم و لعله اول بداية حقيقية تعبر عن مطالب تحسين الخدمات و توفير الكهرباء و القضاء على البطالة و محاسبة الفاسدين كانت في العام ? 2011 استطاعت السلطة حينها احتواء هذه التظاهرات بشيء من القوة و جزء آخر من الوعود الكاذبة ، فانتهت مؤقتا و كانت أول مؤشر لأصحاب القرار كي ينتبهوا و يعيدوا الحسابات .

لم يمر الوقت طويلا ، حتى استيقظت السلطة على احتجاجات في المنطقة الغربية و تحمل في بعضها ذات المطالب، أيضا لم تتعامل معها السلطة الا وفق التسلط و العنف ، الذي أدى إلى تدهور خطير و انفلات سريع تعاظم بدخول داعش و احتلاله لما يقارب ثلث مساحة البلد !

يتضح لنا في مشهدي تظاهرات 2011و تظاهرات الغربية بعد ذلك بما يقارب السنتين ، إنها تتشابه في بعض مطالبها الشعبية المحقة و كذلك يتشابه تعامل السلطة مع الحالتين بذات الطريقة من الهمجية بشكل اشد و مزيد الوعود الفارغة ، إلا أنها تختلف في طبيعة الأثر المتراكم ، فنهاية احتجاجات الاولى لم يؤد إلى نتيجة تهدد العراق أمنيا و لا حتى اقتصاديا ، في حين أن نهاية الثانية قد أدت إلى نتيجة هددت وجود العراق على مستوى جغرافيته و هددته اقتصاديا على مستوى هبوط أسعار النفط العالمية .

هذا التخبط عند صانعي القرار و عدم التصرف بحكمة مع المطالب و عدم احتواءها بنضج بعيدا عن العنتريات ، جعلنا نعيش حرب داخلية مع داعش استمرت لأكثر من ثلاث سنوات ، قضت فيها على الحرث و النسل و لا زلنا ندفع ثمنها جروحا في أعماقنا على فقد أحبابنا ، و ديونا تكبل اقتصادنا ، و خرابا يعم إرجاء كل المدن التي شهدت قتالا .

بعد نهاية حربنا مع داعش ، و تعافي أسعار النفط و الاستقرار الأمني الذي شهدناه ، كان لزاما على الحكومة النظر لمتطلبات شعبها الأساسية و توفير فرص عيش تحفظ للإنسان قيمته و كرامته ، فمتى ما استقر المواطن ، استقر النظام و بسطت السلطة سيطرتها ، و متى ما كان العكس فاهلا بالصراعات و الفوضى ، يا ترى هل استطاع أصحاب القرار الانتباه لهذا الأمر؟!

ابدا ، تكرر السيناريو للمرة الثالثة ، في عام 2019 خرج الشعب مطالبا بالحقوق كما السابق ، و كذا الحال تعاملت السلطة مع الأمر بوحشية أكثر شدة مضافا إليها وعود مفرغة المحتوى ، إلا أن الاختلاف هو بالاثر المتراكم و هذا هو الثابت المتغير صعودا .

وحشية التعامل و تراكمات الأثر بعد كل احتجاج ، جعل الأمر يتطور بشكل يتهدد هذه المرة وجود العراق جغرافيا و أمنيا من الداخل و ليس من الخارج كما في داعش ، و يجعلنا أقرب ما نكون نحو شفى حرب أهلية ، تم امتصاص الصدمة بشيء بسيط من خلال استقالة الحكومة و توفير بعض فرص العمل و التصويت على أعضاء مستقلين لمفوضية الانتخابات و تشريع قانون جديد للانتخابات البرلمانية بالنظام الفردي .

هل انتهى الأمر عند هذا الحد ؟ هل ما عاد هناك من داع للخشية على العراق ؟! هل وعت السلطة لاحتياجات الشعب ؟! هل أدرك صناع القرار و متخذيه ، قوة الجماهير و مدى تأثيرها؟!

الجواب ، كلا .

الدليل ، هو ما شهدناه من عدم تمرير حكومة المكلف محمد توفيق علاوي و إسقاط نصاب جلسة البرلمان المعدة لمنح الثقة ، بسبب اصرار معظم الكتل السياسية على ابقاء حصتها من مغانم الوزارات و الدرجات و الهيئات الخاصة ، و لا تقبل بترشيح وزراء مستقلين غير تابعين لها ، و مماطلة هذه الكتل بمسالة اجراء الانتخابات المبكرة و عدم التصويت على المتبقي من قانون الانتخابات الجديد و موافقة رئيس الجمهورية عليه و نشره في جريدة الوقائع الرسمية ، غير آبهين لمطالب الشعب رغم تضحياته الجسام بمئات الشهداء و آلاف الجرحى !

الشعب بعد ثلاث أجيال من التظاهرات ، و بتراكم الأثر بعد كل تظاهرة و تعامل وضيع من قبل السلطة ، و عدم تنفيذ المطالب و لو بقليل منها على المستوى القصير و تنفيذ المتبقي منها على المستوى المتوسط و البعيد وفقا لطبيعتها و امكانية تحقيقها .

يجعلنا نؤمن بظهور جيل رابع من التظاهرات ، لا يستغرق مدة طويلة بينه و بين الذي سبقه (ليس كما الفروق الزمنية بين الاجيال الثلاث) ، سيكون أشد وطأة مما سبقه من الأجيال على مستوى طريقة التعامل مع قمع السلطة لهم (المرجح ستكون مسلحة) ، ستكون ثورة بالمعنى الفعلي لا تبقي و لا تذر (لعبة صفرية) ، نشهد حينها نتائج تهدد وجود العراق موحدا ، فالسلاح الذي بيد الحكومة و خارجها سيواجه هذا الاندفاع الجماهيري (الشيعي تحديدا) ، بذلك سيكون الاقتتال (شيعي جماهيريا) ضد (شيعي حكوميا و فصائليا) ، على أثره قد ينحى الكرد و السنة نحو إقامة الأقاليم بشكل لا ارتباط فيه مع العراق ابدا .

هذا السيناريو مطروح بقوة ، خاصة و أن الغرب يعمل على ذلك و يسعى نحوه بالمال و السلاح و التأثير الإعلامي البالغ الأثر ، فإن لم تنتبه السلطة للمخاطر المحدقة بالعراق ، و لم تتخل الكتل عن تأثيرها السلبي في تشكيل الحكومة و لم تتوقف عن فسادها ، و لم يتم النهوض بالبلد و التخلص من الفقر و الأمية و المرض ، فلا عراق موحد بعد ذلك ابدا .

أشد الأوبئة التي ضربت بغداد في تاريخها

طارق حرب
بغداد

الذي دفعنا لكتابة هذه المقاله وباء كورونا الذي أصاب العالم بأجمعه بما فيها بغداد بداية سنة 2020م وسينصرف قولنا لأشد الاوبئه التي ضربت بغداد منذ تأسيسها من قبل الخليفه العباسي المنصور عام 145هج 762م حيث كان الوباء الاول سنة 785م أي بعد عدة سنوات من بناء بغداد مرورا بعمرها الطويل حتى دخول القوات البريطانيه سنة 1917وترك العثمانيون بغداد حيث تفشى وباء الكوليرا وتولى الجيش الانكليزي استخدام اللقاح ولم يتم تلقيح قائد القوات البريطانيه الجنرال ستانلي مود باعتبار صرف اللقاحات لأهل بغداد وانه كبير السن ولكن الوباء أصابه فتوفي بعد ثمانية أشهر من دخوله بغداد في 1917/11/18والى آخر وباء كبير شهدته بغداد سنة 1923 حيث أنتشر وباء الكوليرا انتشاراً واسعاً وفتكت بأهل بغداد فتكاً ذريعاً. وكان الوباء الثاني الذي أصاب بغداد سنة 843م اذ اشتد الغلاء والوباء وكثر الموت حتى كان الجماعه يدفنون في متر واحد زمن الخليفه الواثق وفي سنة 859 حصل زلزال شديد هو الاول من نوعه زمن الخليفه المتوكل وفي سنة 872ظهر الوباء في بغداد وهلك الكثير من سكانها وبعد سنه ظهر مرض غريب ببغداد وكانوا يسموه الفقاع زمن الخليفه المعتمد وفي سنة 893حصل خسوف قمر وزلزال خلف أضرار كثيره في الارواح والاموال زمن الخليفه المعتضد وفي سنة 912ظهرت أمراض وعلل كثيره بما فيها داء الكلب زمن الخليفه المقتدر وفي سنة 1052زلزلت بغداد وهلك تحت الهدم خلق الكثير زمن الخليفه القائم وفي سنة 1064 ظهر وباء الجدري بشكل واسع وحدوث وفيات كثيره وكذلك الموت بالفحاه زمن الخليفه القائم وفي سنة 1086حدثت أمراض بالحمى والطاعون وحالات من الموت فجاة زمن الخليفه المقتدي وفي سنة 1118حدث ببغداد زلزال شديد وخربت دوراً كثيره زمن الخليفه المسترشد وفي سنة 1248ظهر وباء بين أهل بغداد في حلوقهم وخوانيقهم ومات بسببه خلق كثير زمن الخليفه المستعصم آخر خلفاء بني العباس ببغداد وفي سنة 1313زمن دولة هولاكو وابناءه ظهر وباء الطاعون في بغداد قادماً من الشرق ولم تسلم عائله من العوائل البغدايه منه ان لم يأت على جميع أفرادها فقد فتك ببعضهم ولم تسلم بغداد من وباء الطاعون الذي ضرب الدنيا سنة 1346في عهد الدوله الجلائريه حتى قيل انه سبب موت نصف سكان العالم وبعد سنتين فقط حدث طاعون أنتقل من الدجيل الى الكاظميه ثم بغداد وكان ممن مات فى الكاظميه نقيبها علي بن عبد الكريم العلوي وفي سنة 1390 زمن الدوله الجلائريه أيضاً ظهر وباءالطاعون بشكل رهيب وتسبب في وفيات كثيره بلغت أكثر من مائة شخص يومياً في بغداد وبعد سبع سنوات ظهر المرض نفسه الذي أجتاح العراق وحط ببغداد وكانت ضحاياه بالالاف وأستمر حوالي شهر وفي حكم دولة القره قيونلو اصحاب الخراف السود وفي سنة 1416ظهر وباء الطاعون حتى كادت بغداد تخلو من أهلها وفي عهد نفس الدوله وفي سنة 1429ظهر وباء الطاعون ببغداد ودمشق وكانت وفيات الوباء عاليه جداً وبعد سنتين فقط وفي عهد نفس الدوله ظهر الخراب والوباء والجراد الغلاء في بغداد وفي عهد الدوله القره قوينلو أيضاً سنة 1435 ظهر وباء الطاعون في بغداد قادماً من الشرق ومات فيه خلق كثير وبعد سنتين فقط حدث وباء ببغداد جاء على أكثر سكانها حيث قضى على أسر وعوائل بكاملها وقبل استيلاء دولة لآق قوينلو اصحاب الخراف البيض على بغدا د أنتشر الطاعون ومات فيه خلق كثير من سكان بغداد سنة 1469وفي عهد الخروف الابيض وفي سنة 1491ظهر وباء الطاعون الذي شمل كثيراً من البلاد وفي العهد العثماني الاول وفي سنك 1619ظهر وباء الطاعون وفتكه بأعداد كبيره ولم تسلم منه عائله بغداديه وفي سنة 1635وزمن العهد الصفوي الثاني تفشى وباء الطاعون وكانت الوفيات عدة الاف من اهل بغداد في اليوم الواحد. وبعد بداية الحكم العثماني الثاني لبغداد الذي أبتدا سنة 1638تفشى وباء الطاع وفي سنة 1689زمن الوالي العثماني سلحدار عمر باشا تفشى وباء الطاعون الذي فتك بالناس فتكاً ذريعاً رافقته قحط ومجاعه وفي سنة 1719وفي عهد الوالي حسن باشا تفشى وباء الطاعون ببغداد وفتك بمختلف طبقات الناس فتكاً ذريعاً وهرب أهل بغداد منها وذهب الوالي وعساكره الى سامراء وفي سنة 1739وفي عهد الوالي أحمد باشاً حدث وباء الطاعون العظيم في بغداد وفي سنة 1772أنتشر وباء الطاعون في بغداد قادماً من اسطنبول وقضى على بيوت وعوائل بكاملها وبعد ذلك بسنه لا أكثر ومن شدة الوباء هذا هرب الوالي من طاعون بغداد متخذاً الخيام منزلاً وسمي بالطاعون العظيم او الطاعون أبو خنجر الذي سرى للبصره فقضى على ثلث سكانها وكان ذلك زمن الوالي عمر باشا وفي سنة 1795زمن الوالي سليمان باشا ظهر مرض الجدري ومرض الحصبه في بغداد وضواحيها وهلك كثير من الناس وفي سنة 1801وزمن نفس الوالي ظهر وباء الطاعون في بغداد فترك الوالي وعائلته بغداد وذهب الى الخالص هرباً من الوباء وبعد سنه عاد الطاعون مرة أخرى وفي سنة 1821زمن الوالي داود باشا ظهر وباء الكوليرا قادماً من الهند وفتك بالناس فتكاً وفي سنة 1831وأثناء عزل داود باشا ظهر الطاعون في محلة التوراة اليهود أول الامر ثم انتشر ببغداد وتبين انه جاء من ساحل البحر الاسود واعلن الوالي الجديد علي رضا باشا الحجر الصحي (الكرنتينه) بتأثير القنصل البريطاني وكان أهل بغداد يرمون موتاهم في نهر دجله ولا يدفنونهم لكثرتهم وفي سنة 1845وفي عهد الوالي محمد نجيب باشا أجتاح وباء الطاعون بغداد وتوفي كثيرون منهم الشيخ عبد الفتاح الشواف موءلف كتاب حديقة الورود وفي سنة 1881 عهد الوالي تقي الدين باشا ظهر وباء الطاعون ببغداد وأنتشر منها للمدن الاخرى وبعد ثلاث سنوات تفشى وباء الطاعون ببغداد وفتك بأهلها فتكاً ذريعاً من نفس الوالي وفي سنة 1889وفي زمن الوالي مصطفى عاصم باشا ظهر وباء الكوليرا في بغداد وهرب الكثير من أهلها منها حتى ان حاخام يهود بغداد توفي بهذا الوباء وفي سنة 1893زمن الوالي رفيق باشا ظهر وباء الكوليرا مرة أخرى وسقط الكثير من الضحايا ورافقه تفشي مرض الجدري وفي سنة 1919أتفشى وباء الطاعون فمات الكثير من أهل بغداد زمن الوالي ناظم باشا. وما تبقى ذكرناه في بداية المقاله من وفاة القائد البريطاني ستانلي مود بالكوليرا ووباء سنة 1923.

فقراء بين الأزمة وخليتها.. جشع .. سلطة راس المال

حسين الذكر
بغداد

يقال في الازمات والشدائد تظهر وتختبر الاخلاق والمباديء .. ففي الحظر المفروض سوف يتاثر به اولا الفقراء من اصحاب الدخل المحدود واغلبهم أجراء بالسكن والعمل والغذاء والكهرباء وبقية الخدمات .. بوقت هم اول وقود للحروب والمظاهرات والانتخابات والاجندات والسجون والقبور والتهجير وكل التطبيقات .... وهلم جرا .. واليوم بعد ان عطلت مصالحهم هل فكرت الحكومة بتوزيع حصص اضافية .. لا اقصد تمن وطحين وسكر ودهن .. فالانسان ليس (ملتهم للاكل فقط) بل هناك حاجات اساسية نفسية وروحية وصحية ..... تحتاج مد يد عون الحكومة وخلية الازمة المزعومة .. التي تصدر الاوامر عليها ان تاخذ حاجة الناس بنظر الاعتبار وتدفع للناس نصف اجرة كهرباء المولادات وتوفر لهم قناتي غاز مجانية وتخفض سعر النت ورصيد الموبايلات وتصرف سلات غذائية سريعة بسيطة كما تجهز الفقراء بادوية ومعقمات صحية مجانية ..وغير ذلك الكثير مما نسته الحكومة وخلية ازمتها واحزابها وكتلها وسلطانها .. فيما على من يدعون الايمان بالله حث واجبار اصحاب رؤوس الاموال والعمل والعقارات اتخاذ اجراءات مساعدة سريعة للفقراء من قبيل عدم اخذ ايجار بالوقت الحاضر وتخفيضه مع ما يتناسب والوضع الاستثنائي وكذاك تقديم اسبوعيات للعمال وان توقف العمل .. فان اصحاب رؤوس الاموال يملكون العراق كله فيما الفقراء لا مال ولا سكن ولا عمل .. هنا يختبر ادعياء الدين ومنافقي كل زمان ..هنا يختبر اهل الله من اهل الشيطان هنا تظهر رحمة الانسان عن جشعه ..هنا تكمن الاخلاق ويكمن الادعاء والعمل .. فان الشعارات وحدها تعد فضح لاولئك السلطوين النتسلطين في كل زمان ومكان المغيرين والمبدلين لجلودهم وازيائهم والقابهم حسب كل ظرف فانهم مهما ملكوا من وسائل قتل ودمار وسرقة لن تحميهم من غضب الجماهير وقبل ذاك سلطان الله الذي لا ينسى ولا يهمل ..فهل تتواضعون وت